

عنوان المداخلة

نجاعة اليات دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ورقة تدرج ضمن المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤتمر الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر " الوادي"، المنعقد بين 29/30 أكتوبر 2017.

المشارك الأول

اللقب والاسم: سامية فقير. الوظيفة: التدريس. التخصص: محاسبة وتدقيق.
الرتبة: أستاذة محاضرة. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 663 604 095. الفاكس: 00 213 24 795 279. العنوان الالكتروني fekirsamia@yahoo.fr.
عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.
عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، بجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

المشارك الثاني

الاسم واللقب: محمد أمين لعروم. الوظيفة: التدريس. التخصص: مالية ومحاسبة.
الرتبة: أستاذ مؤقت. المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس.
الهاتف: 00 213 551 824 082. الفاكس: 00 213 24 795 279. العنوان الالكتروني larroum.mirou@yahoo.fr

ملخص

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كان نظرا لمساهمتها في تطوير الاقتصاد، وامتصاص البطالة. اصبحت الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام بالغ لها خاصة مع بداية التسعينات، ويتجلى ذلك من خلال استحداث هيئات وطنية لتطويرها، وبرامج و آليات لدعمها ورقبتها، وذلك بتوفير التمويل اللازم لها وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها. بالرغم من مساندة اجهزة الدعم والتمويل المالي التي سخرتها الحكومة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو والتطور والتي تكون قد ساهمت في تنمية هذا القطاع، لكنه لم يكن كافيا وهذا ما جعل الحكومة تتحمل اعباء اضافية دون آثار ايجابية حول تطور هذه المؤسسات محليا ودوليا، لذا فان نجاح هذه المؤسسات يتطلب توفر وسائل مادية و موارد بشرية ذات كفاءة عالية.

Abstract

Small and medium enterprises are the mainstay of any economy because of their contribution to the development of the economy and the absorption of unemployment. Algeria has become one of the countries that pay particular attention to it, especially since the beginning of the 1990s. This is evidenced by the development of national bodies to develop them, programs and mechanisms to support and promote them by providing the necessary funding and creating the regulatory conditions for their growth. Despite the support of the financial support and funding agencies used by the government to help the small and medium enterprises to grow and develop, which have contributed to the development of this sector, but it was not enough and this made the government bear additional burdens without positive effects on the development of these institutions locally and internationally, The success of these institutions requires the availability of material means and human resources of high efficiency.

تمهيد:

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر الى هذا النوع من المؤسسات كمصدر لخلق الثروة وتنويع الاقتصاد ووسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام. الا أنه هنالك العديد من العراقيل تجاه تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، على غرار غياب ثقافة المقاولاتية، المنافسة الشرسة من طرف السلع الصينية و السوق الموازية، ومن أجل تدارك الوضع قامت الجزائر بإنشاء العديد من الآليات من أجل النهوض بمهذه المؤسسات قصد تطويرها وجعلها ذات تنافسية عالية وجعل هذا القطاع بديل لقطاع المحروقات خاصة في ظل انهيار أسعار البترول.

ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية ونجاعة الآليات الموضوعة من الدولة الجزائرية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الصعوبات والعراقيل التي تواجه هاته المؤسسات في الآونة الاخيرة ؟
ولالإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الموالية:
المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
المحور الثاني: معوقات وأفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
المحور الثالث: آليات دعم تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، لما تحققة من مردود اقتصادي عالي على مختلف القطاعات، كما تلعب دورا هاما في انتاج الثروة وخلق مناصب شغل وخلق القيمة المضافة للبلاد. فهي وسيلة اقتصادية تحظى بمكانة مرموقة وفعالة في الاقتصاد الجزائري خاصة و العالم عامة كونها تشكل 3/4 الحجم الاقتصادي و التجاري العالمي كما تساهم بنسبة كبيرة في ناتجها الخام الوطني.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة الاقتصاد الجزائري ، لكن من الصعب تقديم تعريف محدد لها لوجود عدة معايير، حيث يختلف تعريفها من دولة الى دولة، مثلا قد تكون مؤسسة صغيرة في أمريكا لكن في دولة نامية قد تكون كبيرة، لكن رغم الاختلاف في تعريفها الا انها تتمتع بخصائص وميزات تجعل منها تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة من خلال قدرتها على توليد الانتاج و الدخل.

ان في اطار مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني في الجزائر المتضمن عدة اجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لإعطاء ديناميكية أكثر للاقتصاد، حيث يأتي هذا القانون لمراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد من القانون 2001 و موافقته مع الوضعية الحالية للاقتصاد¹.

وعليه تعرف المادة 5 " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج سلع و/أو الخدمات حيث تشغل من واحد(1) الى مائتين و خمسين (250) شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار وكل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها مقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

وتشير في نفس السياق المادة 8 من القانون " المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل من (50) الى (250) عامل و يكون رقم أعمالها السنوي بين 400 مليون دينار الى 4 ملايين دينار أو حصيلتها السنوية 200 مليون دينار و مليار دج.

ومن جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 " أنها مؤسسة تشغل ما بين (10) الى (49) و رقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو حصيلتها السنوية 200 مليون دينار .

ما تم استخلاصه مما سبق أن الاهتمام الكبير للفكر الاقتصادي كان مركزا على المؤسسات الكبيرة كونها أساس عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، هذا ما صعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النهوض اقتصاديا و من ثم غياب تعريف دقيق لها.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2003 – 2016.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، حيث أصبحت لها مكانة مرموقة في البلاد خاصة في ظل التطور و النمو التي تشهده من سنة لأخرى. والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من

2016 – 2003

الجدول رقم 1: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2003 – 2016.

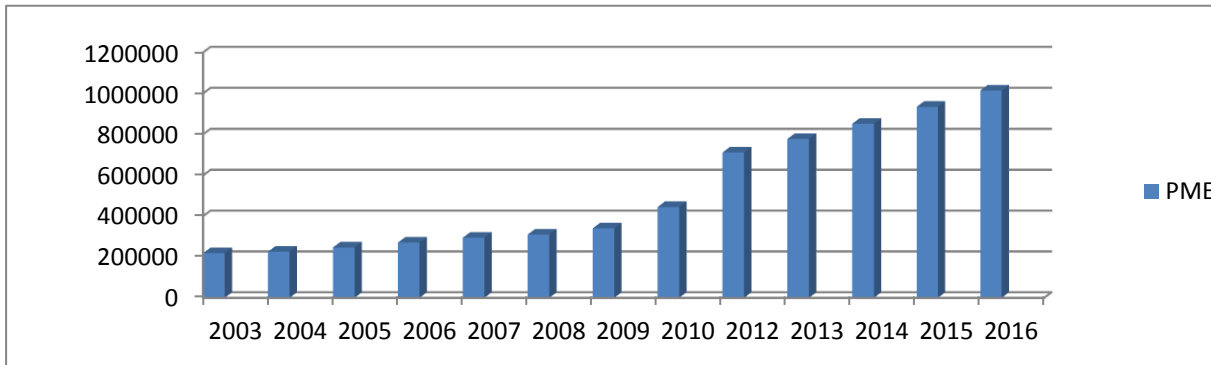
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنة
340215	310215	294657	270540	246716	226227	218727	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	2016	2015	2014	2013	2012	2010	السنة
1014075	934569	852053	777816	711832	445000		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحث باطلاع على **Ministère de l'Industrie et des Mines Bulletin d'information Statistique de la PME N29**

ان التطور التي شهدته الجزائر في هذا القطاع حسب الجدول ارتفعت من **218727** في سنة 2004 الى **1014075** سنة 2016 و هذا راجع بدرجة أولى الى اعتماد الدولة الجزائرية سياسة تأهيل هذه المؤسسات و محاولة القضاء على المشاكل التي تعانيها كتنقص التمويل، كما يعكس جهود الدولة في سياسة التنمية المحلية و هذا بسبب السياسات الداعمة لمثل هذه المشاريع². لوحظ تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 9.53% بين 2004-2005 حيث وصلت نسبة التطور في 2008 الى 26.42% وهذا يعود نتيجة تدخل السلطات لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الخواص.

حسب الاستاذ بورحلة علال من جامعة جيلالي اليابس بسبيدي بلعباس رغم وصولها الى **1014075** في سنة 2016 الا أن عددها لا يزال ضئيلا نظرا لعدد السكان، لذا يجب على الجزائر انشاء قرابة 1.3 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة للوصول الى المعدل الدولي وتوفير مناصب شغل. ويوضح الشكل الموالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 و 2016.



من اعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول السابق

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة قطاعات كالخدمات، الصناعة، الزراعة، البناء، الاشغال العمومية، وفيما يلي الجدول التالي

يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات:

الجدول رقم 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر خلال الفصل الأول من 2016

النسبة	العدد 2016	القطاع
100%	1013637	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
0,70%	7 094	الزراعة
0,32%	3 201	الطاقة و المناجم
16,68%	169 124	البناء و الأشغال العمومية
9,79%	99 275	الصناعة
49,49%	501645	الخدمات بما فيها الأعمال الحرة
23,02%	233298	الحرفيين
100%	438	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة
44%	193	الصناعة
23%	101	الخدمات
41%	178	الزراعة
5%	22	البناء و الأشغال العمومية
1%	4	الطاقة و المناجم

المصدر: من إعداد الباحث باطلاع على **Ministère de l'Industrie et des Mines Bulletin d'information Statistique de la PME N29**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أن قطاع الخدمات يشكل النسبة الأكبر، ويرجع ذلك أن العديد من المهن على غرار المحامين والأطباء يدخل في هذا القطاع، كذلك هنالك بعض الخدمات لا تتطلب إمكانيات ضخمة و خبرة تقنية عكس الصناعة و الطاقة والمناجم، كما تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تعمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية نسبة تقدر بـ **16,68%** و هذا لمواكبة المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الأشغال العمومية و قطاع السكن.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، فنلاحظ أن قطاع الصناعة و الزراعة هما الذين يستحوذان على النسبة الأكبر.

المحور الثاني: معوقات وأفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسارها نحو التطور.

أولاً: معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تعددت الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنها ما بتأسيسها ومنها ما يعترض بقاءها وتنميتها، ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:³

- تصطدم كافة الجهود المتعلقة بحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص؛
- ضعف الخبرات الادارية؛
- طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاسواق المحلية المحدودة مشكلة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل مما يؤدي الى ضعف اليرادات البيعية بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع سعار رخيصة نسبياً⁴؛
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فان معالجة الملفات خاصة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات الى العاصمة؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق لجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات؛
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض ؛
- مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير؛
- ضعف القدرات التكنولوجية عموماً وعدم المرونة في بعض خطوط الانتاج؛
- عدم توفر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الانتاج بما يتلاءم مع متطلبات الاسواق المحلية؛
- استعمال مكائن ومعدات قديمة أو مستعملة سابقاً مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقلل من القدرة الانتاجية؛
- عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطورات التكنولوجية والحديثة نظراً لتكالييفها الباهضة؛
- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة؛
- تدهور المستوى المهني والتقني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو التحديث؛
- عدول الشباب عن تعلم مهن أباءهم خاصة التي تتطلب مهارات عالية؛
- محدودية مجالات التدريب نظراً للتكلفة العالية.
- الاجراءات الحكومية التي تقيد من حرية المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة البلدان النامية؛
- الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي " التضخم" ارتفاع أسعار المواد الاولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيق الارباح؛
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وابرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
- اهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

كما تواجه عدة معوقات يمكن ذكرها فيما يلي:

- 1- **مشكلة التمويل:** بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لا زالت تواجه مشكلة كبيرة في إيجاد مصادر التمويل، وهذا راجع الى غياب اطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويلية بديلة في ظل حادية مصدر التمويل في الجزائر⁵؛
كما أن أغلب هذه المؤسسات تتم بالتمويل الحكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم من في الطور الاولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛
فيعتبر التمويل عائقا أمام المستثمرين ومعوق لعملية انشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك لوجود بيروقراطية عند طلب القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك مما يؤدي الى موت المشاريع في المهد، وهي ناتجة عن المناخ الاستثماري الصعب، هذا ما أثبتته نتائج دراسة قام بها البنك العالمي بمشاركة 3000 خبير حول تقييم مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم، حيث تبين أن الدول النامية تواجه مرتين المشاكل التي تواجهها الدول المتقدمة عند انشاء وتشغيل المؤسسات.
- 2- **الصراعات بين الشركاء:** التي تعتبر من بين أحد المعوقات الرئيسية التي تؤدي الى فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري فان انسحاب أحد الشركاء يعني حل المؤسسة⁶
- 3- **تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الكبيرة:** ان تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الكبيرة، بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الاجور الاعلى والمزايا الافضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، مما يضطر صاحب الشركة لتوظيف اليد العاملة الاقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبيهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو ما يؤدي الى تخفيض الانتاجية ونوعية السلع المنتجة بالإضافة الى ارتفاع التكاليف؛
- 4- **ضعف روح المقاولة:** ان انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة هو عملية تتطلب تفكير طويل واستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة والذي يعتبر مفتاح نجاح المؤسسة فهو يتولى قيادة المؤسسة وضمان الموارد اللازمة للإنتاج وعلى هذا الاساس فصاحب المؤسسة يتخذ جملة من القرارات خلال حياة المؤسسة، يمكن ان تؤدي الى زوالها، فالمقاول الناجح هو ذلك يحسن استغلال الفرص او حتى خلقها في مجال مهنته، الا ان الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسف الشديد يتصف بالتقليد، فهم يستثمرون في الانشطة التي سبقهم فيها زملائهم واقاربهم خاصة في المشروعات الغازية، قطاع النقل ولا يقدمون عن أنشطة أكثر مردودية وقليلة المنافسة كالاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، صناعة الاحذية لمرضى السكري على سبيل المثال لا للحصر⁷؛
- 5- **المعوقات الادارية:** ان الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يمر الا عبر تذليل الصعوبات والعراقيل الادارية التي تواجه المستثمرين في هذا المجال وان كان المحيط المؤسسي حاليا يظهر بعض نقاط القوة بفضل اشكال الدعم لإنشاء المؤسسات، الا أن ربط الاجراءات الادارية وتعقيدها يجعل منها غير كافية فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أساسا على الاسلوب الذي تنتهجها الجهات المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع أصحاب هاته المؤسسات بحيث لازالت الحركية الاستثمارية تصطدم بمجموعة من العراقيل والاجراءات البيروقراطية التي تتطلب عشرات الترخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتم الاتصال بها اذ يستغرق الحصول على السجل التجاري وقتا طويلا

6- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات تتمثل⁸:

- شركات تسويق منتجات هذه المؤسسات؛
- شركات تنظيم واقامة معارض محلية ودولية؛
- شركة التأجير التمويلي؛
- شركات ضمان مخاطر الائتمان؛
- الشركات المتخصصة في انشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

7- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة: اما لعدم معرفتهم بالقواعد والاصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي الى لجوء معظمهم الى مكاتب محاسبية خارجية، لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة الى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

ومنه يمكن أن تصنف تلك المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات الى:

- مشكلات داخلية: كنعق الخبرة والامكانيات، وقصور في الادارة والانظمة وقصور الجهود التسويقية؛
- مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وازضافة الى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

ثانيا: آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر⁹

في اطار مشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المطروح في جدول أعمال الدورة 2016-2017 للمجلس الشعبي الوطني تسعى الجزائر الى تطوير هاته المؤسسات وكذا دعمها و اعطاءها دفعا جديدا للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني كونها احدى دعائم النمط الاقتصادي، من جهة أكد وزير الصناعة ان هذا القانون هو بمثابة خطوة هامة في مسار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من اجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة و شفافة لبناء اقتصاد وطني قوي خارج المحروقات يمكن الجزائر من الصمود أمام التحديات الاقتصادية الجديدة.

حيث سيساهم هذا المشروع في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودمجها ضمن الديناميكية التي تعمل الحكومة على خلقها في المجال الاقتصادي وتوفير مختلف الوسائل لترقيتها بما فيها أشكال الدعم المختلفة التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن 5000 مؤسسة انخرطت حتى الآن في برنامج الوكالة للاستفادة من أشكال الدعم المختلفة للتطوير والعصرنة منها تمويل يصل إلى 40 بالمئة لاقتناء العتاد التكنولوجي بسقف 15 مليون دج وتمويل بـ 1 مليون دج لكل مؤسسة عبر دفع تكاليف خبير مرافقة المؤسسة وأشكال دعم أخرى.

وجاء النص بعدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بخلق هذه المؤسسات والبحث و التطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة لكن قابلة للتحسين، مع الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا تشجيع و تعزيز ثقافة المقاوله تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وكذا تشجيع الجمعيات المهنية و بورصات المناولة و المجمعات..

المحور الثالث: أليات دعم تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للأهمية البالغة التي تتجلى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اجل تطويرها ونشرها وتدعيم الفكر المقاوطني، اقدمت الدولة الجزائرية على اتخاذ اجراءات استحدثت من خلالها اليات لدعم مثل هذه المؤسسات ، فقد قامت الجزائر على غرار الكثير من الدول جهودا معتبرة بغرض النهوض بهذا القطاع الذي تعتبر الحل الاكثر تناسبا مع وضعيتها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية لحل مشكلة البطالة وامتصاصها وتشجيع المبادرة والمواهب الشابة، وذلك نظرا لسهولة تكيفها ومرونة تأسيسها¹⁰

وتهدف التدابير التي اتخذتها الجزائر في هذا الخصوص الى:

- انعاش النمو الاقتصادي من خلال ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها وتحسين أدائها ورفع من تنافسيتها؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الابداع وثقافة التقاؤل؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ما تحتاجه من أدوات وخدمات مالية وكذا تحسين الاداء البنكي في معالجة ملفات تمويل هذه المؤسسات.

لعل أهم الهيئات الحكومية المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI¹¹

هي عبارة عن شباك وحيد، أنشئت بموجب القانون رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة، كما تقوم بتسهيل إجراءات الاستثمار، ويخول القانون للوكالة بالمساهمة الجزئية أو الكلية في عمليات حوصصة المؤسسات العمومية، أو القيام بعمليات إعادة هيكلة و تأهيل للمؤسسات، ومن المزايا التي تستفيد بها المؤسسة في إطار هذه الوكالة:

- الاستفادة على مدى 10 سنوات من تسديد الضرائب على أرباح الشركات IBS، والضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛
- الاستفادة على مدى 10 سنوات من تسديد الرسوم العقارية؛
- تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة لغرض تجسيد المشروع،
- الإعفاء من تسديد الرسوم على القيمة المضافة TVA المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار؛
- تطبيق حقوق ثابتة فيما يخص التسجيل بمعدل 2 %، بالنسبة لعقود التأسيس و رفع رأسمال.

أما الجانب القانوني الذي يخص الاستثمارات فان القطاع الخاص أخذ حصة الاسد من حيث تشجيع الدولة فلقد تحصل على 7151 مشروع أي 99.2%، أما القطاع العام فلقد تحصل على 55 مشروع أي ما يعادل 0.7%، أما المختلط تحصل على 5 مشاريع، كما هو ملاحظ فان الوكالة يمس تدعيمها القطاع الخاص والعام على حد سواء عكس وكالة تدعيم وتشغيل الشباب تشغل الشباب التي تمس القطاع الخاص والتي تعتبر تكملة أو تكميلية له¹².

وتقدم الوكالة مزايا للمستثمرين من أجل تطوير الاستثمار من خلال الدعم المالي للمقاولين، عن طريق:

- التمويل الشئائي: يمثل مساهمة كل من صاحب المشروع والوكالة التي تقدم قرض بدون فائدة، وتحدد نسبة هذا القرض حسب قيمة المقابلة والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم 3: نسبة المساهمة في التمويل الشئائي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض بدون فائدة
أقل من 1 000 000	25%	75%
1 000 001 دج الى 2 000 000	20%	80%
2 000 001 دج الى 4 000 000	15%	85 %

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- التمويل الثلاثي: يمثل مساهمة كل من صاحب المشروع، قرض بدون فائدة كمنحة الوكالة، وقرض يذكر بفائدة منخفضة والذي يخضع أيضا لمواطن الاستثمار.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):¹³

- لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتطوير الاستثمار في 02 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكفلت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية
- ادماج نشاطات الشباب في اليات السوق؛
 - تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الاخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
 - اعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة.

من خلالها يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:¹⁴

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، حيث هو صندوق تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق نشاطه في 14 مارس 2004، يقوم الصندوق بضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء تعلق الأمر بإنشائها أو توسيع في نشاطها التي هي خارج أجهزة ANGEM, ANSEJ, CNAC، لان هنالك صناديق أخرى تتكفل بضمان القروض في إطار هذه الأجهزة، حيث يتكفل الصندوق بتغطية كحد أقصى على 80% من قيمة القرض، أي أن الحد الأدنى الذي يقوم الصندوق بالضمان عليه هو 5.000.000 دينار جزائري أما الحد الأقصى هو 50.000.000 دينار جزائري.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ 2004/1/22، وهي آلية جديدة تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز الأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و400000دج

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:¹⁵

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جانفي 1994، يهدف إلى حماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004، حيث أصبح الصندوق عبارة عن أداة لإنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين يبلغ عمرهم بين 35 و50 سنة وذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم 4: الاستثمارات واعانات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	نسبة المساهمة الخاصة		نسبة مساهمة الصندوق		نسبة قرض بنكي
	م.عادية	م.خاصة	م.عادية	م.خاصة	
أقل من 2 مليون دج	%5		%25		%70
ما بين 2 إلى 10 ملايين	م.عادية	م.خاصة	م.عادية	م.خاصة	
	%10	%8	%20	%22	

المصدر: المواد من 4 إلى 9 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 3، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2004، ص 6-7.

الخاتمة:

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو ملحوظ خلال الفترة ما بين 2003 و 2016، بفضل البرامج التنموية التي قامت بها الدولة الجزائرية؛
- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها وتطويرها وقد انعكس ذلك على تطور تنافسيتها، إلا أن مساهمتها في تنمية الصادرات لا تزال ضئيلة، بالإضافة الى تركيز نشاطها في قطاع البناء والاشغال العمومية نظرا لسهولة الاستثمار؛
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين مناخ الأعمال، إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في هذا المجال، وذلك راجع الى مجموعة كبيرة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص؛
- ان الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروي واجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فرض عليها تطوير وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة؛
- بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لا زالت تواجه مشكلة كبيرة في ايجاد مصادر التمويل، وهذا راجع الى غياب اطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويلية بديلة في ظل حادية مصدر التمويل في الجزائر؛
- قامت الجزائر بإنشاء العديد من الآليات لتشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمنح الدعم المادي من خلال منح قروض من دون فوائد والإعفاء الجبائي، إلا أن مرافقتها للمشروع ومنح الدعم التقني يبقي محدود.

قائمة المراجع:

- 1- <http://www.aps.dz/ar/economie/33890> مشروع قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 23:00 اطلع عليه يوم 2017/10/01. على الساعة 23:00
- 2- قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 12، جامعة البليدة -2-، عدد 12، جوان، 2015، ص ص 19-20.
- 3- رزيق كمال، عوالي بلال، " بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والتحديات-، المنعقد يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 6-7.
- 4- لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2003-2004، ص 68.
- 5- قالكيل نور الدين ومراد خروبي، " تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ترقيتها في الجزائر"، مجلة الدراسات، العدد 07، جامعة الاغواط، 2007، ص 207.
- 6- نور الدين مزياني، "عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية، جامعة سكيكدة، 2008.
- 7- نعرورة بوبكر، يجياوي مفيدة، حواس عبد الرزاق، " المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06/ماي 2013، جامعة الوادي، ص 7.
- 8- نعرورة بوبكر، يجياوي مفيدة، حواس عبد الرزاق، " المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، نفس المرجع السابق.
- 9- <http://www.aps.dz/ar/economie/37805> مجلس الأمة يصادق على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 22:00 اطلع عليه يوم 2017/09/29 على الساعة 22:00
- 10- لوكادير الماحة، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون التنمية، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 32.
- 11- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 55، الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص 7.
- 12- لونييسي ريم، " المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، 2014/2015، ص 137.
- 13- عززي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008. ص 111.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74، ص 16.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جانفي 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44، ص 5.